

ينطلق 9 أكتوبر المقبل في «الريجنسي» بمشاركة 35 شركة

«إكسبو سيتي» توفر أفضل الفرص الاستثمارية خلال معرض العقارات الكويتية والدولية

المستثمر الكويتي الباحث دائماً عن الفرص العقارية من خلال المعارض في الكويت، وأكد أن هناك توافراً في السيولة في السوق العقاري وهو عامل مهم في إنجاح الأحداث العقارية ومنها المعارض، لاسيما وأن كثيراً من المستثمرين العقاريين يرون أن المعارض تعد من الأحداث المهمة التي توفر فرصاً مميزة للعقارات سواء في الكويت أو الخارج. وتوقع أن يبقى القطاع العقاري قويا وأكثر صلاية في ظل نموه وقدرته التنافسية، ما سيؤدي في النهاية لإنجاح المعارض العقارية في الكويت.

وشدد جابر على أهمية إقامة معرض «العقارات الكويتية والدولية» في هذا التوقيت، كونه مناسب لجميع الشرائح بسبب الفرص العقارية التي تقدمها الشركات العارضة والأسعار التي تناسب جميع المستثمرين، وكذلك في ظل ركود الأسواق المالية والاستثمارية المختلفة، الأمر الذي يزيد من حرص نجاح المعرض الذي سيوفر لزواره مجموعة فرص استثمارية عقارية متنوعة.



صورة من أرويف المعرض المسابقة

تعتبر بمثابة عروض قوية لم تقدم سابقا. وقال إن الشركة تطلق هذا الحدث الكبير نظراً للإقبال الكبير على شراء العقارات المحلية المقامة من الشركات المشاركة في المعرض واقتناص الصفقات التي

العمل اقتناص فرص عقارية سواء محلية أو خليجية أو عالمية، داعياً في الوقت نفسه كل من يريد الاستثمار في السوق العقاري أن يستثمر الفرص من نوعها، بالإضافة إلى تقديم الخدمات وتسهيلات يستطيع

نحو 35 شركة محلية وخليجية وعالمية. وأكد جابر أن الشركات المشاركة في المعرض ستقوم بعرض مشاريع قريضة وجديدة من نوعها، بالإضافة إلى تقديم خدمات وتسهيلات يستطيع



إيهاب جابر

أبدي الرئيس التنفيذي في شركة إكسبو سيتي لتنظيم المعارض والمؤتمرات إيهاب جابر ترحيبه بمشاركة شركات جديدة ومتميزة خلال معرض العقارات الكويتية والدولية الحدث العقاري الأكبر والأبرز في الكويت على الإطلاق والذي سينطلق 9 أكتوبر المقبل وحتى 12 من الشهر نفسه في فندق الريجنسي-البدع. بمشاركة

في وقت يشهد فيه سوق الاكتتابات الأولية بالمنطقة حالة من التراجع اللافت

أنظار مستثمري الخليج تتجه صوب صناديق الاستثمار العقارية



أنظار مستثمري الخليج تتجه صوب صناديق الاستثمار العقارية

«الأناضول» : في وقت يشهد فيه سوق الاكتتابات الأولية «الطروحات» بمنطقة الخليج حالة من التراجع اللافت، تتوجه أنظار المستثمرين نحو أصول استثمار بديلة، أبرزها صناديق الاستثمار العقارية التي تحظى باهتمام متقطع النخب.

وصناديق الاستثمار العقارية، هي نوع من الأوراق المالية مرتفعة السيولة، وتستخدم للاستثمار في العقارات ويتم تداولها في سوق الأوراق المالية، وعادة ما تنشأ كصناديق استثمارية مشتركة، مما يمكن المستثمرين من شراء أسهم فيها.

وتتيح الصناديق العقارية، أدوات تمويلية جديدة تعزز من نمو صناعة التقييم، لمواجهة الطلب المتزايد بشكل كبير على العقارات في دول الخليج.

وتعتبر السعودية والإمارات أهم بلدين في المنطقة العربية، في تأسيس هذا النوع من الصناديق، إذ يتصدر الاستثمار العقاري في تلك البلدان أولويات المستثمرين.

وقال خبير أسواق مال لـ «الأناضول»، إن صناديق الاستثمار العقاري، تعتبر من الأدوات الاستثمارية الجاذبة بالنسبة للتداولين.

وتقدم الصناديق عائدات مرتفعة، في وقت يعاني فيه المستثمرون في المنطقة من انخفاض التوزيعات النقدية للأسهم، تحت وطأة الأوضاع الاقتصادية الصعبة بسبب تراجع

مقارنة بصناديق الاستثمار العقارية الأخرى، والتزامها بتوزيع 90 بالمائة من صافي أرباحها سنوياً كحد أدنى. وأضاف عجين في اتصال هاتفي لـ «الأناضول»: «كما يعزى لهذه الصناديق، الاستثمار محلياً وإقليمياً وعالمياً، بالتالي فهناك تنوع في الاستثمار وزيادة في العوائد، وهذا سبب رئيسي وراء توجه أنظار المستثمرين نحو هذا النوع من الاستثمارات».

من جانبه، قال محمد الجندي مدير إدارة البحوث الفنية لدى «أريسان» السعودية لإدارة الأصول: «يفضل المستثمرون في الخليج الاستثمار في تلك

وأظهر مسح سابق لـ «الأناضول» على التوزيعات النقدية للأسهم والصناديق الخاضعة للضريبة إلى المستثمرين حوالي 90 بالمائة من دخله الخاضع للضريبة إلى المستثمرين كتوزيعات أرباح، على الرغم من أن هذا قد يتفاوت بحسب الدولة التي يتم تسجيل صندوق الاستثمار العقاري فيها.

وقال جمال عجين للحلل المالي والخبير الاقتصادي (مصري) مقيم في الإمارات، إن صناديق الاستثمار العقارية، تتميز بانخفاض تكلفة الاستثمار فيها

المدة للدخل، كما أن هذه الصناديق تعد رافداً مهماً من روافد الاستثمار في الدولة المخرج فيها الصندوق. وخلال العشرة أشهر الماضية، جرى إدراج خمسة صناديق عقارية في الأسواق المالية بالسعودية والإمارات، وجمعت الدولتان رأس مال للصناديق العقارية بقيمة 630 مليون دولار وفق تقرير «مارمور مينا إنفيلجس»، التابعة للمركز المالي الكويتي.

وذكر تقرير «مارمور» الصادر أسس الأريسان، أن الصناديق موزعة بواقع أربعة في السعودية، وصندوق واحد في الإمارات، ليقوم عدد الطروحات الأولية للاكتتاب العام في المنطقة.

وتتجه عين المستثمرين في دول الخليج حالياً، صوب أصول استثمار بديلة تشمل العديد من المنتجات المتنوعة مثل صناديق المؤشرات المتداولة، والشبكات المالية، وصناديق الاستثمار العقارية.

وذكر التقرير أن الإمارات والسعودية، من أوائل دول المنطقة التي قدمت ضوابط تنظيمية تنظم يقابلها لتتلاقح مع عملية إدراج صناديق الاستثمار العقارية للتداول في الأسواق المالية.

وبين التقرير أن دولة البحرين حذت حذو الإمارات والسعودية، إذ ولدت مؤخراً إجراءات مستفيضة في سبيل إدراج صناديق الاستثمار العقارية للتداول في الأسواق المالية.

أوضح أن الاستثمار في صناديق الاستثمار العقارية، يحمل في طياته عدداً من الفرص المستقبلية، كإدراج استثمارية عقارية فعالة موجهة إلى العقارات

الأسواق المالية.

أعلن صندوق النقد الدولي

أول أمس أن الاقتصاد اللبناني

أظهر مرونة بالرغم من عيه

استيعاب اللاجئين السوريين

الهائرين من الحرب في بلادهم،

إلا أنه حذر من أن على لبنان

السيطرة على ديونه السيادية.

وقال كريستيان جارسيس الذي

ترأس وفد صندوق النقد

إلى بيروت هذا الأسبوع إن

«الاقتصاد اللبناني معروف

بمرونته ونجح مراراً بتخطي

صدمات مؤثرة».

وأضاف جارسيس أن اللاجئين

السوريين الذين يشكلون الآن

ربع سكان لبنان يخلقون

«حاجة ملحة لوضع الاقتصاد

على مسار مستدام ووقف

الارتفاع في الدين العام».

وحذر أن «الأوضاع

الاقتصادية تبقى صعبة»

والنمو الاقتصادي سيتراجع

هذا العام مع عجز في الميزانية

بترك البلاد في وضع ضعيف

ويرفع الدين إلى 148% من

المنتجات المحلي الإجمالي عام

2016.

وأشار صندوق النقد إلى

أن لبنان «حقق تقدماً سياسياً

في الأشهر الأخيرة» مع إقرار

قانون انتخاب بفتح الباب أمام

إجراء انتخابات عامة للمرة

الأولى منذ ثمانية أعوام، لكن

يastطاعة لبنان تحسين النمو

عبر إجراء إصلاحات إضافية

لمساعدة مناخ الاستثمار.

الدين إلى 148% من

المنتجات المحلي الإجمالي عام

2016.

وأشار صندوق النقد إلى

أن لبنان «حقق تقدماً سياسياً

في الأشهر الأخيرة» مع إقرار

قانون انتخاب بفتح الباب أمام

إجراء انتخابات عامة للمرة

الأولى منذ ثمانية أعوام، لكن

يastطاعة لبنان تحسين النمو

عبر إجراء إصلاحات إضافية

لمساعدة مناخ الاستثمار.

الدين إلى 148% من

المنتجات المحلي الإجمالي عام

2016.

وأشار صندوق النقد إلى

أن لبنان «حقق تقدماً سياسياً

في الأشهر الأخيرة» مع إقرار

قانون انتخاب بفتح الباب أمام

إجراء انتخابات عامة للمرة

الأولى منذ ثمانية أعوام، لكن

يastطاعة لبنان تحسين النمو

عبر إجراء إصلاحات إضافية

لمساعدة مناخ الاستثمار.

الدين إلى 148% من

المنتجات المحلي الإجمالي عام

2016.

وأشار صندوق النقد إلى

أن لبنان «حقق تقدماً سياسياً

في الأشهر الأخيرة» مع إقرار

قانون انتخاب بفتح الباب أمام

إجراء انتخابات عامة للمرة

الأولى منذ ثمانية أعوام، لكن

يastطاعة لبنان تحسين النمو

عبر إجراء إصلاحات إضافية

لمساعدة مناخ الاستثمار.

الدين إلى 148% من

المنتجات المحلي الإجمالي عام

2016.

وأشار صندوق النقد إلى

أن لبنان «حقق تقدماً سياسياً

في الأشهر الأخيرة» مع إقرار

قانون انتخاب بفتح الباب أمام

إجراء انتخابات عامة للمرة

الأولى منذ ثمانية أعوام، لكن

يastطاعة لبنان تحسين النمو

عبر إجراء إصلاحات إضافية

لمساعدة مناخ الاستثمار.

الدين إلى 148% من

المنتجات المحلي الإجمالي عام

2016.

وأشار صندوق النقد إلى

أن لبنان «حقق تقدماً سياسياً

في الأشهر الأخيرة» مع إقرار

قانون انتخاب بفتح الباب أمام

إجراء انتخابات عامة للمرة

الأولى منذ ثمانية أعوام، لكن

يastطاعة لبنان تحسين النمو

عبر إجراء إصلاحات إضافية

لمساعدة مناخ الاستثمار.

الدين إلى 148% من

المنتجات المحلي الإجمالي عام

2016.

وأشار صندوق النقد إلى

أن لبنان «حقق تقدماً سياسياً

في الأشهر الأخيرة» مع إقرار

قانون انتخاب بفتح الباب أمام

إجراء انتخابات عامة للمرة

الأولى منذ ثمانية أعوام، لكن

يastطاعة لبنان تحسين النمو

عبر إجراء إصلاحات إضافية

لمساعدة مناخ الاستثمار.

الدين إلى 148% من

المنتجات المحلي الإجمالي عام

2016.

وأشار صندوق النقد إلى

أن لبنان «حقق تقدماً سياسياً

في الأشهر الأخيرة» مع إقرار

قانون انتخاب بفتح الباب أمام

إجراء انتخابات عامة للمرة

الأولى منذ ثمانية أعوام، لكن

يastطاعة لبنان تحسين النمو

عبر إجراء إصلاحات إضافية

لمساعدة مناخ الاستثمار.

الدين إلى 148% من

المنتجات المحلي الإجمالي عام

2016.

وأشار صندوق النقد إلى

أن لبنان «حقق تقدماً سياسياً

في الأشهر الأخيرة» مع إقرار

قانون انتخاب بفتح الباب أمام

إجراء انتخابات عامة للمرة

الأولى منذ ثمانية أعوام، لكن

يastطاعة لبنان تحسين النمو

عبر إجراء إصلاحات إضافية

لمساعدة مناخ الاستثمار.

الدين إلى 148% من

المنتجات المحلي الإجمالي عام

2016.

وأشار صندوق النقد إلى

أن لبنان «حقق تقدماً سياسياً

في الأشهر الأخيرة» مع إقرار

قانون انتخاب بفتح الباب أمام

إجراء انتخابات عامة للمرة

الأولى منذ ثمانية أعوام، لكن

يastطاعة لبنان تحسين النمو

عبر إجراء إصلاحات إضافية

لمساعدة مناخ الاستثمار.

الدين إلى 148% من

المنتجات المحلي الإجمالي عام

2016.

وأشار صندوق النقد إلى

أن لبنان «حقق تقدماً سياسياً

في الأشهر الأخيرة» مع إقرار

قانون انتخاب بفتح الباب أمام

إجراء انتخابات عامة للمرة

الأولى منذ ثمانية أعوام، لكن

يastطاعة لبنان تحسين النمو

عبر إجراء إصلاحات إضافية

لمساعدة مناخ الاستثمار.

الدين إلى 148% من

المنتجات المحلي الإجمالي عام

2016.

وأشار صندوق النقد إلى

أن لبنان «حقق تقدماً سياسياً

في الأشهر الأخيرة» مع إقرار

قانون انتخاب بفتح الباب أمام

إجراء انتخابات عامة للمرة

الأولى منذ ثمانية أعوام، لكن

يastطاعة لبنان تحسين النمو

عبر إجراء إصلاحات إضافية

لمساعدة مناخ الاستثمار.

الدين إلى 148% من

المنتجات المحلي الإجمالي عام

2016.

وأشار صندوق النقد إلى

أن لبنان «حقق تقدماً سياسياً

في الأشهر الأخيرة» مع إقرار

قانون انتخاب بفتح الباب أمام

إجراء انتخابات عامة للمرة

الأولى منذ ثمانية أعوام، لكن

يastطاعة لبنان تحسين النمو

عبر إجراء إصلاحات إضافية

لمساعدة مناخ الاستثمار.

الدين إلى 148% من

المنتجات المحلي الإجمالي عام

2016.

وأشار صندوق النقد إلى

أن لبنان «حقق تقدماً سياسياً

في الأشهر الأخيرة» مع إقرار

قانون انتخاب بفتح الباب أمام

إجراء انتخابات عامة للمرة

الأولى منذ ثمانية أعوام، لكن

يastطاعة لبنان تحسين النمو

عبر إجراء إصلاحات إضافية

لمساعدة مناخ الاستثمار.

الدين إلى 148% من

المنتجات المحلي الإجمالي عام

2016.

وأشار صندوق النقد إلى

أن لبنان «حقق تقدماً سياسياً

في الأشهر الأخيرة» مع إقرار

قانون انتخاب بفتح الباب أمام

إجراء انتخابات عامة للمرة

الأولى منذ ثمانية أعوام، لكن

يastطاعة لبنان تحسين النمو

عبر إجراء إصلاحات إضافية

لمساعدة مناخ الاستثمار.

الدين إلى 148% من

المنتجات المحلي الإجمالي عام

2016.

وأشار صندوق النقد إلى

أن لبنان «حقق تقدماً سياسياً

في الأشهر الأخيرة» مع إقرار

قانون انتخاب بفتح الباب أمام

إجراء انتخابات عامة للمرة

الأولى منذ ثمانية أعوام، لكن

يastطاعة لبنان تحسين النمو

عبر إجراء إصلاحات إضافية

لمساعدة مناخ الاستثمار.

الدين إلى 148% من

المنتجات المحلي الإجمالي عام

2016.

وأشار صندوق النقد إلى